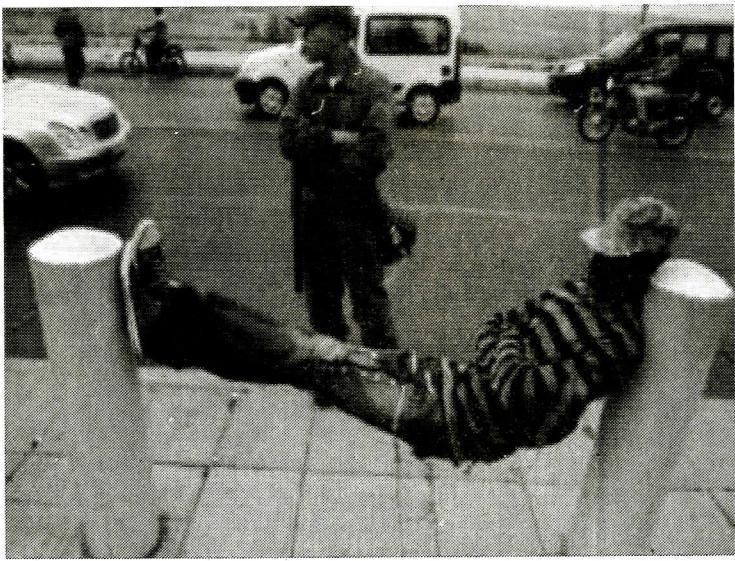


أغلبهم ينتمون إلى الكوت دي فوار

800 لاجئ بالمغرب في 2010

سناء كريم ●



تخلد الحركة الحقوقية في مختلف بقاع المعمور، اليوم العالمي لللاجئين - الذي يتزامن مع 20 يونيو من كل سنة.

ويبلغ عدد اللاجئين بالمغرب 800 شخص خلال سنة 2010، من بينهم 185 طفلاً يمثلون 25 بالمائة من مجموع اللاجئين، و 134 امرأة بنسبة 18 بالمائة، و غالبية اللاجئين في المغرب ينتمون إلى دولة الكوت دي فوار، ويشكلون نسبة 38 بالمائة، وذلك حسب آخر تقرير أعلنت عنه ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، ليلى ناصيف جان.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد أكد خلال لقاء سابق أن فرع المفوضية بالرباط، عالج ما بين 2005 و 2009، 4423 ملف طلب اللجوء، واعترف بنسبة 17 بالمائة من مجموع هذه الملفات، وسجل مكتب الرباط معدل 48 راغب في اللجوء في كل شهر، ووصل عددهم إلى حدود آخر مائة من السنة الجارية 244 شخص، بينما كان العدد سنة 2006 هو 2129.

الحدود في وجه اللاجئين الذين يرغبون العيش في بلدانهم وإلغاء كل القوانين التي تتنقص من كرامتهم ومن حريةهم في التنقل واختيار أماكن إقامتهم.

وبحسب تقارير المفوضية العليا للأمم المتحدة في شؤون اللاجئين، فإن عدد اللاجئين يفوق 42 مليوناً، وغالبيتهم الكبرى هم من النازحين بسبب أعمال العنف والحروب، والجميع هنا يتذكر سنة 2006 التي تعد سنة سوداء، حيث ارتفع فيها عدد اللاجئين إلى 13 مليوناً نتيجة الحرب التي شهدتها العراق، أفغانستان، منطقة دارفور، الصومال وغيرها من مناطق العالم، مما يجعل قضية اللاجئين تتفاقم لتزداد معها المعانات الإنسانية لفئات عريضة من الأبراء.

يذكر أن المغرب قد صادق على اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين في 7 نوفمبر 1956، وعلى بروتوكول 1967 الخاص بوضع اللاجئين في 20 أبريل 1971. وتعد المملكة المغربية أول بلد عربي يصادق على اتفاقية جنيف ويضع آلية لتنفيذها، متمثلة في المرسوم الملكي لـ 29 غشت 1957 بشأن تطبيق الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين

الإنسان الدولة المغربية بتحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء، والعمل الجدي على حماية حقوقهم، واحترام كرامتهم الإنسانية كما تنص على ذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما تطالب، في بلاغ توصلت به «التجديد» بنسخة منه، دول الاتحاد الأوروبي بفتح